

## ميخائيل فارشفسكي\*

### الانتخابات الإسرائيلية، 2003:

### خيارات الناخب وحسابات شارون\*\*

يحلل هذا التقرير نتائج الانتخابات الإسرائيلية سنة 2003 وتأثيرها في المجتمع الإسرائيلي، وفي مستقبل القضية الفلسطينية بصورة غير مباشرة. وبتفحص سلوك الناخبين والخصائص والاتجاهات القائمة داخل المجموعات السياسية الرئيسية - بما في ذلك العمل والليكود وميرتس وشينوي، ومختلف الأحزاب القطاعية - تقدم المقالة صورة عامة للوضع السياسي الإسرائيلي المعاصر. كما تبحث في حسابات رئيس الحكومة، أريئيل شارون، التي وقفت وراء تشكيله الائتلاف الحاكم.

لا أذكر ليلة انتخابات مملة كهذه: انعدم الترقب والمفاجأة (ربما بخلاف حجم انتصار الليكود) والمواقف المثيرة. لقد حدث كل شيء كما هو متوقع بالضبط، ولم ترتكب استطلاعات الرأي أخطاء كبيرة هذه المرة.

لقد كان غياب الجدل السياسي من أكثر المزايا إثارة للدهشة في انتخابات سنة 2003، على الرغم من أن إسرائيل تمر بأزمة حادة مضاعفة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وهكذا سعى رئيس الحكومة، أريئيل شارون، لإقناع الناخبين بأن لديه خطة سلام تنفذ فور استئصال جذور الإرهاب، بينما نجح حزب العمل، في الجانب المقابل، في إخفاء الرؤية البديلة التي يعرضها رئيسه الجديد، عمرا ممتسنا، وركز بدلاً من ذلك على الحاجة إلى جدار أمني يفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. بل بدا أن هناك إجماعاً ضمناً عريضاً - من شارون الليكودي إلى يوسي ساريد الميرتسي - على حملة تستند إلى الحاجة إلى محاربة الإرهاب (أي مواصلة حملة قمع الانتفاضة في الأراضي المحتلة)، ومحاولة استئناف "عملية السلام" في أقرب فرصة ممكنة، وبناء جدار فاصل. ولعل تجميد بناء المستوطنات، وتفكيك "المستوطنات المعزولة غير

(\*) رئيس مشارك للمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل (القدس).

(\*\*) المصدر: *Journal of Palestine Studies*, vol. xxxii, no. 3 (Spring 2003), pp. 53-63.

الشرعية"، شكلا الاختلاف السياسي الجوهري الوحيد بين "اليمن" و"اليسار". أما بالنسبة إلى القضايا الاجتماعية - الاقتصادية، فقد تعاونت قيادة حزب العمل مع الليكود، انطلاقاً من المسؤولية الوطنية، على إخفاء عمق الأزمة الاقتصادية (ولا سيما العجز الوطني)، وبذلك حرمت نفسها أداة فعالة لإقناع قسم من الجمهور الإسرائيلي، على الأقل، بإدارة ظهره لحزب الليكود.

### المواقف المثيرة قبل الانتخابات

إن كان هناك أي موقف مثير في هذه الانتخابات فقد حدث قبل يوم الانتخابات، في 28 كانون الثاني/يناير 2003، وتركز في الصراع بشأن زعامة حزب العمل، وبشأن محاولات إلغاء شرعية ترشيح مرشحين عرب ومنعهم من خوض الانتخابات، وبشأن الفضائح داخل حزب الليكود.

### خطأ حزب العمل المزدوج

في تشرين الأول/أكتوبر 2002، بعد أن كان زعماء حزب العمل شركاء موالين في حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة أريئيل شارون، لمدة عامين تقريباً، قرر هؤلاء الانسحاب من الحكومة والمخاطرة في إجراء انتخابات مبكرة. وقد استند القرار، أولاً وقبل كل شيء، إلى الضغوط التي مارسها قاعدة الحزب التي لم يكن في وسعها أن تفهم أو تتقبل أن حزبها يشارك في تحمل المسؤولية عن سياسات شارون الإجرامية في الأراضي المحتلة، وفي الوقت نفسه يلقي اللوم من شركائه اليمينيين على إخفاق الحكومة في تحطيم المقاومة الفلسطينية. لكن لم تكن معارضة القاعدة الحزبية هي التي أقنعت وزراء حزب العمل أخيراً بالتخلي عن الفوائد الشخصية الكبيرة التي يجنونها من كونهم أعضاء في الحكومة. بل إن وزير الدفاع (ورئيس حزب العمل) بنيامين بن - إيلعيزر ورفاقه باتوا مقتنعين بأن إسرائيل مقبلة على أزمة سياسية - اقتصادية (وكان ذلك صحيحاً تماماً)، وبأن ضحايا الأزمة سوف يعاقبون في الانتخابات المقررة سنة 2004 المسؤولين عن تنامي البطالة والفقر بالتصويت ضدهم (وكان ذلك غير صحيح إطلاقاً).

في أشهر الأزمة التي سبقت قرار حزب العمل الأخير، عمل شارون كل ما في وسعه لإبقاء العمل في الحكومة: فقد كان يعلم آنذاك، مثلما يعرف اليوم، أن وزراء حزب العمل شركاء يمكن التعويل عليهم، ويتحملون المسؤولية أكثر من اليمين المتطرف المهووس - هذا إن لم نقل شيئاً عن فائدتهم في ضمان الوحدة الوطنية وحشد التأييد الدولي. وهكذا لم يكن وجود حزب العمل في الحكومة مناورة سياسية بالنسبة إلى

شارون، وإنما أولوية وطنية. ومع ذلك عندما بدا واضحاً أن حزب العمل مصمم على ترك الحكومة، أعلن شارون إجراء انتخابات مبكرة بدلاً من إيجاد شركاء آخرين للأئتلاف معهم، لعلمه أن شعبية الليكود - وشعبيته - في ذروتها.

بعد ذلك بوقت قصير، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وقع أحد أهم الأحداث في السياسة الإسرائيلية المحلية: انتُخب عمّام متسناع رئيساً لحزب العمل متغلباً على بن - إيعيزر. وعلى المرء ألاّ يبالغ في الطبيعة التقدمية لشخصية متسناع وبرنامجه وسياسته؛ فهو ينتمي إلى النخبة العسكرية، وباعتباره قائد المنطقة الوسطى فقد كان مسؤولاً مباشرة عن القمع الوحشي في الضفة الغربية خلال الانتفاضة الأولى. ولا يذكر أحد أنه عارض سياسة "تكسير العظام" التي انتهجها يتسحاق رابين، وزير الدفاع آنذاك. وعندما ترك متسناع الجيش وأصبح رئيساً لبلدية حيفا، لم يؤيد علناً قط الإنهاء الكامل للاحتلال، أو ينتقد سياسة رابين الاستيطانية أو تخريب إيهود براك لعملية التفاوض عندما ترأس حزب العمل الحكومة. غير أن ثمة حدثين أسبغا عليه الصورة التقدمية: في سنة 1982، وكان عندئذ ضابطاً رفيع المستوى في أثناء اجتياح لبنان، عارض علناً خطط شارون وأوامره؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر 2000 عارض بشدة، بصفته رئيساً لبلدية حيفا، استخدام القوة ضد الفلسطينيين الإسرائيليين الذين تظاهروا تضامناً مع إخوانهم في الأراضي المحتلة عند اندلاع الانتفاضة الثانية. ونتيجة ذلك، كانت حيفا المدينة الإسرائيلية الوحيدة التي حدثت فيها تظاهرات فلسطينية قوية من دون وقوع إصابات.

وبعيداً عن المبالغة في إبراز "راديكالية" متسناع، لا يستطيع أحد التقليل من شأن انتخابه رئيساً لحزب العمل. فقد شكل ذلك انفصلاً حقيقياً لا عن نهج بن - إيعيزر الذليل تجاه سياسة شارون القمعية في الأراضي المحتلة فحسب، بل أيضاً عن افتراضات براك الثلاثة المتعلقة بعملية السلام، وهي عدم وجود شريك فلسطيني يُتفاوض معه، ولا مفاوضات في ظل إطلاق النار (أي استسلام الفلسطينيين كشرط مسبق للمفاوضات)، وعدم تفكيك مستوطنات قبل توقيع اتفاق مع الفلسطينيين. وهكذا كان انتخاب متسناع رئيساً لحزب العمل تحولاً إيجابياً لأعضاء الحزب بعيداً عن "الكذبة الكبرى" لرئيس الحكومة السابق، براك، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في تموز/يوليو 2000 وخططه للاستيطان في مناطق واسعة من الضفة الغربية وضمها. وكان يُفترض في مثل هذا التحول أن يضح أماً جديداً في القسم المعتدل من السكان الإسرائيليين، ويعيد إيقاظ حركة السلام من سباتها، ويمهد الطريق لبدل سلمي متجدد أمام الجمهور الإسرائيلي. لكن لم يحدث شيء من ذلك.

غير أن نتائج الانتخابات الأولية لاختيار مرشحي قائمة حزب العمل للكنيست، التي جرت في 9 كانون الأول/ديسمبر، أي بعد أسبوعين من انتخاب متسناع، وضعت حداً لأي أمل بحدوث نهضة لحزب العمل وحركة السلام بشكل عام. فلم يدفع يسار حزب العمل (يوسي بيلين وياعيل دايان ويوسي كاتس وغيرهم) إلى ترك الحزب فحسب، بل إن الانتخابات الأولية أفرزت أكثر لوائح العمل الانتخابية المقدمة يمينية على الإطلاق. وربما يفسر عاملان هذا التصويت المتناقض لأعضاء الحزب: الأول مرتبط بالتنظيم الأكثر تفوقاً للجناح اليميني في حزب العمل مقارنة بمرشحي الجناح اليساري، ولا سيما أن مؤيدي بن - إيعيزر في الحزب، المعروفين بتكتيكاتهم الشبيهة بتكتيكات المافيا، عملوا كل ما في وسعهم لا لمصلحته فحسب بل أيضاً ضد يسار حزب العمل بشكل خاص، الذي يعتبر بحق المسؤول عن هزيمة بن - إيعيزر في انتخابات رئاسة الحزب؛ والعامل الثاني ذو علاقة أكثر بالسياسة، وهو شعور كثيرين من أعضاء حزب العمل بالخوف من الانتصار الحاسم لمتسناع ورغبتهم في موازنة حركتهم الأصلية بتصويت أكثر عقلانية (أي أقرب إلى الإجماع الإسرائيلي) لتشكيل لائحة الحزب الانتخابية.

وبوجود مثل هذه اللائحة اليمينية لحزب العمل، التي سمّتها وسائل الإعلام الإسرائيلية لائحة "الليكود ب"، أصبح متسناع رهينة في يد زمرة بن - إيعيزر، وفقد حزب العمل فرصته في إقناع الرأي العام بأنه بديل من أريئيل شارون.

### محاولة إبعاد

### أعضاء الكنيست العرب

الموقف المثير الثاني السابق للانتخابات يتعلق بقرار اللجنة المركزية للانتخابات بإبعاد عضوي الكنيست عزمي بشارة وأحمد الطيبي عن الترشح، فضلاً عن اللائحة الكاملة التي يتزعمها الدكتور بشارة، وهي لائحة التجمع الوطني الديمقراطي. واللجنة المركزية للانتخابات هي الهيئة العليا المنظمة للانتخابات في إسرائيل، وهي التي تقرر ما إذا تم الوفاء بالمتطلبات اللازمة لتقديم لائحة، وتتخذ إجراءات في حال قامت لائحة معينة بأي مبادرات غير قانونية. ومما يلفت النظر أن اللجنة المركزية للانتخابات ليست هيئة قضائية، مع أن رئيسها يجب أن يكون قاضياً في المحكمة العليا يعينه رئيس المحكمة العليا، وكل الأعضاء الباقين ممثلون لمختلف الأحزاب السياسية على أساس الوزن النسبي في الكنيست. وفي حين أن القرارات كانت تتخذ بالأغلبية، إلا إن أعضاء اللجنة كانوا يتبعون في الماضي رأي الرئيس بشكل شبه تلقائي.

لكن هذه المرة لم يحدث ذلك: فلأول مرة في تاريخ إسرائيل، ترفض اللجنة المركزية للانتخابات، بتصويت الأغلبية، توصيات رئيسها، عضو المحكمة العليا القاضي ميخائيل حيشين - وهي التوصيات التي استندت إلى اعتبارات قانونية وتشريعية. وقد كانت أحكام اللجنة المركزية للانتخابات تدشينا لمفهوم جديد في الديمقراطية: تستطيع الأغلبية، لكونها أغلبية، إبعاد أقلية عن النظام البرلماني. وهكذا في حين سُمح لزعيم حزب كاخ، باروخ مرزل، بخوض الانتخابات على الرغم من وجود قانون يحظر صراحة على أي مرشح ذي صلة بحزب كاخ العنصري المحظور قانونياً الترشح للانتخابات،<sup>(1)</sup> استُبعد عضوا الكنيست الفلسطينيان عن خوض الانتخابات على أساس تفسيرات المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين لبعض تصريحاتهما السياسية.

لم يكن الاستبعاد جديداً تماماً في الواقع: فقد رفعت أغلبية الكنيست، في وقت سابق، الحصانة البرلمانية عن عزمي بشارة في تعارض صارخ مع طبيعة الحصانة واقتربت لمصلحة سلسلة من القوانين غير الديمقراطية التي تسمح بأن يستبعد عن العملية البرلمانية لوائح أو أفراد يدعمون حق الفلسطينيين في المقاومة ("دعم الإرهاب")، أو يؤيدون تحويل إسرائيل إلى دولة لكل مواطنيها ("تحدي الطبيعة اليهودية لدولة إسرائيل").<sup>(2)</sup> وما سمح بحدوث هذه التطورات السلبية هو الافتقار إلى دستور ديمقراطي - وهو بحد ذاته نتيجة تعريف إسرائيل كدولة يهودية - واقتصار مفهوم الديمقراطية على حكم الأغلبية، وإهمال الحقوق الأساسية والحريات المدنية للأقلية (وذلك أيضاً نتيجة تعريف إسرائيل كـ "دولة يهودية ديمقراطية").

أدى قرار اللجنة المركزية للانتخابات باستبعاد التجمع وبشارة والطبي عن خوض الانتخابات، والسماح لمرزل - وهو عضو فاشي في حزب محظور - بخوضها، إلى إثارة ردة فعل قوية في أوساط العناصر الديمقراطية للمجتمع ووسائل الإعلام الإسرائيلية، كما لو أن الطبيعة السياسية الحقيقية للنظام السياسي الإسرائيلي صفتهم في وجوههم هذه المرة. وفي النهاية، قضت المحكمة العليا ببطلان قرارات اللجنة المركزية للانتخابات، والسماح لمرزل وبشارة والطبي والتجمع بالمشاركة في الانتخابات.

### الفساد في الليكود

كان الموقف المثير الثالث هزلياً أكثر من كونه تراجيدياً، على الرغم من أنه أمارت اللثام عما قد يصفه البعض بتفسيخ المجتمع الإسرائيلي. فقد أحضرت الانتخابات

الأولية لليكود في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 إلى اللائحة المرشحة للكنيست عدداً من الرجال والنساء غير المعروفين تماماً من الجمهور العريض، لكنهم معروفون تماماً لمن يتابع الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا في إسرائيل. وأكدت هذه الانتخابات الأولية أن الجريمة المنظمة متغلغلة في أوساط الليكود، فضلاً عن الأحزاب السياسية الأخرى، وأن ليس هناك حدود فاصلة بين الجريمة والسياسة. فقد أجرت الشرطة تحقيقاً في تهم الرشوة والتهديد وغيرهما من الضغوط الممارسة في الانتخابات الأولية، واضطر شارون إلى طرد الوزيرة السابقة ناعومي بلومنتال، المتورطة بشكل مفضوح في مثل هذه الممارسات. مع ذلك فإن الدودة حفرت عميقاً في الثمرة.

بعد هدوء الضجة في الصحف تجاه الانتخابات الأولية لليكود، تسرب خبر من مكتب المدعي العام فحواه أن التحقيق الإجرامي بوشر ضد شارون وابنيه فيما يتعلق بالفساد والتمويل غير المشروع لحملة الانتخابية السابقة. وقد اعتقد بعض المعلقين لفترة وجيزة أنه سيكون لهذه الاتهامات تأثير في صدقية شارون ونتائج الليكود، إلا إن شيئاً من ذلك لم يحدث.

### الخصائص البارزة للانتخابات

لا شك في أن الانتصار الكاسح لأريئيل شارون والأحزاب اليمينية، وخصوصاً الليكود، كان الخاصية الأكثر لفتاً للانتباه في انتخابات سنة 2003. لكن من المهم الإشارة إلى عوامل أخرى لها تأثير ذو شأن في المجتمع والسياسة الإسرائيليين.

### انهيار اليسار الصهيوني

من أهم هذه العوامل طبعاً الانهيار الكامل للأحزاب اليسارية الصهيونية. إذ فقدت كتلة العمل - ميرتس 30% من قوتها في الكنيست، فتقلص عدد مقاعدها من 36 إلى 25 (تقلص عدد مقاعد العمل من 25 إلى 19، وميرتس من 10 إلى 6). فبعد أن أمضى العمل عامين كنسخة فعلية عن الليكود وشارك، ضمن إطار حكومة الوحدة الوطنية، في سياسات شارون وإخفاقاته، رأى الناخبون بوضوح أن لا موجب لدعم حزب العمل النسخة بدلاً من الليكود الأصل.

لكن إخفاق اليسار لم يكن ناجماً عن مشاركة حزب العمل في حكومة الوحدة الوطنية فقط، بل أيضاً وبصورة أشد عن "الكذبة الكبرى" لبراك في أعقاب انهيار كامب ديفيد 2. فبراك لم يقل أنه قدّم "أسخى العروض" فحسب، بل إن رفض ياسر عرفات لهذه "العروض السخية" شكل الدليل الأخير على أن الفلسطينيين لم يعتزموا قط

التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، لا بل كانوا مصممين على تدمير إسرائيل في النهاية.<sup>(3)</sup> وقد حظي مثل هذا الادعاء بقبول واسع، الأمر الذي أدى إلى نزع سلاح الناخبين المؤيدين للسلام ودفع كثيرين من ناخبي حزب العمل إلى أحضان أريئيل شارون مباشرة، في انتخابات سنة 2001، وفي الانتخابات الأخيرة التي جرت في كانون الثاني/يناير 2003.

أمّا ميرتس فقد دفع ثمن العجز البنيوي لزعيمه يوسي ساريد عن الانفصال عن الإجماع الوطني المعادي للفلسطينيين. لم يكن أمام ميرتس كثير من الخيارات بعد زيارة شارون الاستفزازية للحرم الشريف في أيلول/سبتمبر 2000. وعندما بدأت المواجهات ثانية، كان في وسع ميرتس إلقاء اللوم على الجانب الإسرائيلي للإخفاق في عملية المفاوضات، أو الانضمام إلى الجوقة التي تطعن في الفلسطينيين. ولم يستطع معظم قيادة ميرتس، وساريد على وجه الخصوص، الابتعاد عن التضامن الوطني واتهام إسرائيل بالمسؤولية عن إراقة الدماء التي أعقبت زيارة شارون. وبعد هزيمة ميرتس الانتخابية، لام ساريد على نحو معهود الفلسطينيين على إخفاق حزبه: — "إرهابهم"، لا دعم ميرتس لكذبة براك الكبرى، و"افتقارهم إلى الاعتدال"، لا افتقار ميرتس إلى البديل السياسي، هما اللذان أبعدا الناخبين عنه. وعلى طريقة تفكير ميرتس، يجب أن يكون دور المعتدلين الفلسطينيين تسهيل مهمة الحمايم الإسرائيليين، وعدم طلب أكثر مما يستطيع الحمايم الحصول عليه في مفاوضاتهم مع قوى اليمين الإسرائيلي. وبما أن الحال كذلك، ولأن عرفات رفض مفهوم ساريد للسلام والتسوية، فإنه هو الملوم، لا عن فشل عملية السلام فحسب، بل أيضاً عن هزيمة ميرتس.

منذ اغتيال يتسحاق رابين في سنة 1995، أخذ حزب العمل واليسار الصهيوني يتراجعان بشكل مطرد وغير قابل للانعكاس في الظاهر: فبدلاً من مقاتلة معسكر قتلة رابين، أي معظم اليمين، قرر شمعون بيرس إطلاق حملة "وفاق وطني". بعبارة أخرى: سمحت حركة العمل لليمين برسم حدود الخطاب السياسي المشروع، فضلاً عن برنامج السياسي. وهكذا كان اغتيال رابين إشارة إلى نهاية هيمنة حزب العمل وإلى انتصار اليمين الوطني. ومن الواضح أنه أشار إلى نهاية "عملية السلام" التي تجاوزت برنامج "الوفاق الوطني": لقد كان بنيامين نتنياهو وبراك وشارون معارضين لاتفاق أوصلو، وحاول كل منهم بطريقته إما إلغاءه (نتنياهو وشارون)، وإما تغيير جوهره (براك).

لا شك في أن انتخاب براك سنة 1999 وبن - إليعيزر سنة 2001 على رأس حزب

العمل يعكس انحدار الحزب. فبعد أن أصبح براك رئيس حزب العمل أعلن أنه لن يخوض انتخابات الكنيست باسم الحزب، وإنما تحت شعار جديد - "إسرائيل واحدة" - بل إن حزب العمل بأكمله همّش طوال فترة قيادته. أمّا بالنسبة إلى بن - إيعيزر، فإنه في إثر مغادرته الجيش انضم إلى حزب العمل بعد طول تردد، وكان في وسعه الانضمام إلى الليكود. وبهذا المعنى بدا أن انتخاب عمّام متسناع يؤذن بنهضة حزب العمل. غير أن الوافدين الجدد إلى الحزب - ومعظمهم جنرالات متقاعدون، مثل بن - إيعيزر وإفرايم سنيه وماتان فيلنای ودانی ياتوم (وكلهم في أعلى اثني عشر اسماً على لائحة العمل التي اختيرت في الانتخابات الأولية) - حافظوا على سيطرتهم على جهاز الحزب ومجموعته البرلمانية، وكان في وسعهم المساهمة في وفاته.

### الدين ومعاداة الدين والعلمنة

من أجل تقويم عواقب انتصار اليمين على المجتمع الإسرائيلي، من الضروري أولاً تحليل الصوت اليميني نفسه. فقد ضاعف الليكود عدد مقاعده في الكنيست من 19 إلى 38، من دون التأثير في أصوات أحزاب اليمين المتطرف، قائمتي الحزب الديني القومي [المفدال]،<sup>(4)</sup> والاتحاد القومي - إسرائيل بيتنا،<sup>(5)</sup> التي حافظت على مقاعدها الـ 13. ويرجع نمو الليكود في جانب منه إلى تحول رئيسي في أصوات حزب العمل (7 + 9 مقاعد)، وضعف ما يعرف بالقوائم الطائفية أو الإثنية: انخفض عدد مقاعد يسرائيل بعلياه، لائحة ناتان شرانسكي الروسية،<sup>(6)</sup> من 6 إلى 2، في حين أن شاس - وهو قائمة اليهود ذوي الثقافة العربية أو الأصل العربي - فقد 6 من مقاعده الـ 17، ذهب معظمها إلى الليكود. وقد نجم الانهيار الفعلي للحزب الروسي وضعف شاس والأحزاب العربية، التي انخفض عدد مقاعدها من 6 إلى 5، عن تغير آخر في النظام الانتخابي. ففي الانتخابات الثلاث الماضية، من سنة 1996 إلى سنة 2001، كان رئيس الحكومة والنواب ينتخبون بشكل منفصل. ومن ثم كان الناخبون يعبرون عن أولوياتهم السياسية "الوطنية" في انتخابات رئيس الحكومة، وعن هويتهم أو اهتماماتهم الطائفية في انتخابات الكنيست. وقد أضعف هذا النظام الأحزاب الرئيسية (العمل والليكود) بشكل كبير لمصلحة القوائم الطائفية والإثنية الصغيرة والمتوسطة. ولذلك تعاون الليكود والعمل على تغيير النظام ثانية: أعاد نظام البطاقة الواحدة، الذي أعيد العمل به، عشرة مقاعد إلى الليكود ومقعدين إلى حزب العمل (الأخيران من الناخبين العرب، وهو ما أظهر أن خسارة اليسار الصهيوني أكبر).

يمثل جانب من انتصار الجناح اليميني الاختراق الذي حققه حزب شينوي،



المعادي للدين (والعنصري). فقد قفزت مقاعده من 6 إلى 15 مقعداً. وجاء بعض أصوات شينوي من ناخبي العمل الخائبين، لكن الأغلبية جاءت من حزب ميرتس الصهيوني اليساري، الذي فقد 40% من مقاعده على الرغم من إدراج شخصيات بارزة من قادة حزب العمل اليساريين البارزين، مثل يوسي بيلين وياعيل دايان، في قائمته. إن الانحدار النسبي لشاس من جهة، ونجاح شينوي من جهة أخرى، يتطلبان عدة إيضاحات فيما يتعلق بالموقع الحالي للأحزاب الدينية على الخريطة السياسية الإسرائيلية. إذ إنه في العقد الأخير مرت الطبيعة السياسية والدينية للأحزاب الدينية بتغيرات عميقة: فبينما كان الحزب الديني القومي في الثمانينات يعتبر معتدلاً نسبياً في قضايا الدولة والمجتمع، لكن متطرفاً فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كانت الأحزاب الدينية الأخرى - ولا سيما شاس وأغودات يسرائيل (يهودوت هتوراه لاحقاً) - تعتبر متطرفة في القضايا المتعلقة بالممارسات الدينية والتشريع، ومعتدلة في السياسة الخارجية. ولأسباب تخرج عن نطاق هذه المقالة،<sup>(7)</sup> حدث تغير مزدوج في التسعينات: أصبح الحزب الديني القومي أكثر تطرفاً في قضايا الممارسات الدينية وطبيعة المجتمع الإسرائيلي، في حين انضمت الأحزاب الدينية الأخرى إلى اليمين الراديكالي (بما في ذلك الحزب الديني القومي) فيما يتعلق بالمشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية. وهكذا فإن الأحزاب الدينية الثلاثة تتشارك حالياً البرنامج نفسه تقريباً فيما يتعلق بالمناطق المحتلة، بينما تحتفظ بخصائصها المميزة: يهودوت هتوراه حزب طائفي نموذجي ذو قاعدة انتخابية مستقرة، هي المجتمع الأورثوذكسي الأشكنازي.<sup>(8)</sup> وفي حين أن شاس غالباً ما يعتبر حزب الأورثوذكس السفارديين، فهو أيضاً حزب اليهود السفارديين غير المتدينين كثيراً، الذين يريدون التعبير عن غضبهم تجاه التمييز الذي استمر أكثر من 50 عاماً على أيدي النخبة الأشكناز. أمّا الحزب الديني القومي فهو، أولاً وقبل كل شيء، حزب صهيوني راديكالي وحزب المستوطنين الأيديولوجيين. وهو يمثل أيضاً "الحدأة" ضمن المجتمعات الدينية: الحزب الديني القومي يعارض كلياً الدولة "الدينية" مقارنة بالحزبين الأورثوذكسيين، ويدعو إلى "الوفاق الوطني" مع القطاع غير المتدين من المجتمع. وقد اتهم حقاً بأنه يعبد الجيش الإسرائيلي أكثر من الله. وهذا الاختلاف الجوهرى ربما يفسر الموقف الإيجابي الذي يتخذه شينوي من الحزب الديني القومي.

إن شينوي ليس حزباً تقدماً ولا علمانياً، على النقيض من صورته التي تكرر في وسائل الإعلام الأجنبية. إنه، كما يشير اسمه، "حزب الطبقة الوسطى غير المتدينة"<sup>(9)</sup>

وقد يميّز بشكل أفضل بأنه "حزب مخاوف الطبقة المتوسطة الإسرائيلية" - الخوف من العرب، والخوف من المتدينين وكراهيتهم، والخوف من الفقراء. وباختصار، الخوف مما كان يدعوه بن - غوريون بـ "التشرق". وشينوي ليس حزبا علمانياً (بالمعنى السياسي الفرنسي التقليدي) لأنه لا يتحدى الهوية اليهودية للدولة، ولم يدع قط إلى الفصل التام بين الدين والدولة. لماذا يوصف شينوي إذاً بأنه "حزب علماني"؟ الجواب أن أعضاءه وناخبيه يكرهون المجتمعات "غير الحديثة" و"غير الإسرائيلية بشكل كاف" والدينية غير الصهيونية في إسرائيل، المجتمعات التي تبدو عربية جداً (مزراحي) أو شتاتية جداً (الدائرة الانتخابية لحزب يهودوت هتوراه). ويحلم مؤيدو شينوي بالعودة إلى الأيام الغابرة الحلوة عندما كانت إسرائيل تتطور إلى دولة حديثة غربية غير دينية (لكن ليست علمانية أيضاً)، عندما كانت إسرائيل تعتقد أن في وسعها أن تصبح "دولة يهودية ديمقراطية". وبالنسبة إلى شينوي، يهدد العرب من جهة، واليهود المتدينون (ومعظمهم ذو ثقافة عربية) من جهة أخرى، بتحويل هذا الحلم إلى "كابوس خميني".

أمّا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد كانت حملة شينوي حصيفة جداً. وكان هناك سببان لذلك: الأول أنه لم يشأ تنفير اليمين أو اليسار الصهيوني لأنه يحاول كسب الأصوات من اليمين وميرتس على السواء؛ الثاني أنه كان هناك القليل من المرشحين على قائمة شينوي المعروفين بقربهم من حركة السلام (المعتدلة)، في حين أن الأغلبية - بمن فيها زعيم الحزب يوسف لبيد - تدافع عن مواقف الجناح اليميني التقليدية: مواصلة سياسة الاستيطان، واستخدام القبضة الحديدية ضد السلطة الفلسطينية، والعودة إلى السلام والنظام من خلال القمع، إلخ.

وهكذا لم يكن عرضاً أن يوقع شينوي أول اتفاق مع الحزب الديني القومي المفرط اليمينية، الأمر الذي مكّن من تشكيل ائتلاف الليكود - شينوي - الحزب الديني القومي استناداً إلى الصهيونية السياسية والليبرالية الاقتصادية. فالخطر السياسي والاجتماعي لاستيلاء الطبقات الفقيرة (وغالباً المتدينة) على المجتمع اليهودي بالنسبة إلى الطبقة الوسطى العليا الإسرائيلية الأشكنازية، يمثل تهديداً أقوى جداً من الخطر الحقيقي والفوري لتحول الدولة التام نحو الفاشية والعسكرية بقيادة الليكود - شينوي - الحزب الديني القومي. وهكذا فإن الطبقة الوسطى، بما في ذلك "المكوّن اليساري"، مستعدة لأي تحالف مع الفاشيين غير المتدينين (بل حتى مع المتدينين) ما دام هذا التحالف يدفع شاس ويهدوت هتوراه والطبقات الشعبية التي يمثلانها إلى هامش المجتمع الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية. ومرة أخرى، كما كان الحال منذ أربعة أعوام، تصيح الطبقة الوسطى "اليسارية" الصهيونية: "أيّاً كان إلا شاس" (10)

## قيادة فلسطينية جديدة

### في إسرائيل

ثمة ميزة مهمة أخرى لانتخابات الكنيست السادس عشر تجاهلتها وسائل الإعلام الإسرائيلية لسبب واضح هو أنها تتعلق بالناخبين العرب والأحزاب العربية (وبالتالي لا تعتبر أنها تتصل بالدولة اليهودية بشكل أساسي). مع ذلك يمكن ملاحظة تطورين رئيسيين في الصوت العربي: الأول هو عودة بعض الناخبين العرب (وخصوصاً من القائمة العربية الموحدة، التي يهيمن عليها الجناح المعتدل للحركة الإسلامية والوجهاء) إلى حزب العمل نتيجة التغيير في النظام الانتخابي؛ الثاني هو أن الأصوات التي ذهبت إلى القائمة الإسلامية في كلا المرتين السابقتين اللتين جرت فيهما الانتخابات، ذهبت الآن إلى التجمع الذي ازداد تمثيله في الكنيست من مقعد واحد (عزمي بشارة) إلى ثلاثة مقاعد. في المقابل، حافظت الجبهة الديمقراطية، التي يقودها الحزب الشيوعي، على مقاعدها الثلاثة مع أنها فقدت عضو الكنيست اليهودي لمصلحة أحمد الطيبي، الذي انتخب في السابق على قائمة التجمع وقرر تجربة حظه مع الشيوعيين هذه المرة.

تؤكد هذه النتائج أن حزب التجمع أخذ يصبح بالتدريج التعبير الرئيسي عن الهوية الفلسطينية وعن المشاعر الوطنية العربية بين الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. وتؤكد محاولة استبعاد التجمع عن الانتخابات أن السلطات الإسرائيلية تدرك هذا الواقع الجديد، وهو أمر واعد جداً حقاً بإعادة خلط أوراق الحركة الوطنية الفلسطينية داخل إسرائيل.

### الحكومة الجديدة:

#### ثاني أفضل خيار لشارون

في 27 شباط/فبراير 2003، بعد نحو شهر من الانتخابات، أعلن أريئيل شارون حكومته الجديدة. ونتيجة الانتصار الكاسح لليمين، تمكن رئيس الحكومة الإسرائيلية أول مرة منذ عدة أعوام من تأليف حكومة تؤيد برنامجه السياسي تأييداً تاماً - وفي هذه الحالة حكومة بحتة من الجناح اليميني. ففي كنيست مكون من 120 عضواً، يمتلك الليكود واليمين المتطرف (الحزب الديني القومي وحزب الاتحاد القومي) 51 عضواً في الكنيست. وإذا أضيف إلى ذلك أعضاء شينوي ال - 15 وعضوا ما تبقى من حزب شرانسكي الروسي (اليميني) في الكنيست، فإن الحكومة الجديدة تحظى بتأييد أغلبية قوية مؤلفة من 68 عضواً في الكنيست.

لكن شارون لم يكن يرغب في هذه الحكومة، وكان مستعداً لدفع أي شيء من أجل ضم حزب العمل إلى ائتلافه. وكما كتب المحلل السياسي لصحيفة "هآرتس"، عكيفا إدار، بينما المفاوضات جارية لتأليف الحكومة، فإنه "من وجهة نظره [أي وجهة نظر شارون]\* كانت الوزارات كلها، باستثناء حقيبة رئيس الحكومة، تنتظر حزب العمل. وإذا ما عبر متسناح بطريقة أو بأخرى عن أنه يحن إلى زيه العسكري، فسيكون على موفاز [وزير الدفاع الليكودي المعين بعد ترك بن - إيعيزر الحكومة]\* التخلي عن وزارة الدفاع."<sup>(11)</sup> لماذا كان شارون متشوقاً جداً إلى إشراك حزب العمل في حكومته على الرغم من هزيمته المذلة، ومستعداً حتى لمنحه الوزارات الرئيسية على حساب نشوء أزمة مع بعض حلفائه الطبيعيين؟

كان هناك ثلاثة دوافع وراء رغبة شارون القوية في الائتلاف مع حزب العمل، ويسلط تليلها بعض الضوء أيضاً على الصعوبات المحتملة التي تواجه التحالف الحالي الحاكم. أولاً، لا يريد شارون أن يكون رهين سياسيين مهوسين يمينيين متطرفين، مثل إيفي إيتام من الحزب الديني القومي (وزير البناء والإسكان الجديد الذي تشمل مسؤولياته بناء المستوطنات)، وأفغدور لبيرمان من حزب الاتحاد القومي (وزير النقل الجديد) الذي يمكن أن يسبب مشكلات عندما تطلب الإدارة الأميركية من إسرائيل تقديم بعض التنازلات الطفيفة (مثل تبني "خريطة الطريق" الصادرة عن المجموعة الرباعية لمعاودة المفاوضات) لمصلحة تهدئة الوضع. وكما أشرنا أعلاه، يثق شارون بسياسي حزب العمل أكثر جداً مما يثق بالمتعصبين الباطنيين الذين يفضلون الحركات الاستفزازية والمثيرة على الوقائع الهادئة على الأرض. غير أن الوجود القوي لشينوي في حكومته يساعده في تحييد الأعضاء اليمينيين المتطرفين.

ثانياً، كان شارون بحاجة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية بين الشعب الإسرائيلي لأن الحكومة اليمينية البحتة تخاطر، عاجلاً أو آجلاً، بدفع السكان إلى قطبين، وبتوليد النقد الدولي لسياساته. لقد كان وجود حزب العمل في السلطة يمثل دائماً نوعاً من شهادة حسن السلوك بالنسبة إلى المجتمع الدولي، وخصوصاً في أوروبا. ثالثاً، إذا بقي حزب العمل في المعارضة لن يكون للجناح اليميني عذر لعدم تنفيذ برنامجه بأكمله، وهو أمر يعرف تماماً أنه لا يستطيع تحقيقه. في المقابل، إذا حاول اليمين تنفيذ خطابه الراديكالي فسيكون عليه تحمل عواقبه. لقد خدم حزب العمل منذ سنة 1985 بمثابة مبرر دائم لليكود يدفع عنه المسؤولية عما لم تتمكن الحكومة من تنفيذه وعن

(\*) في الأصل.

إخفاقاتها على السواء. لكن شارون حُرِمَ هذا المبرر في الوقت الحاضر. احترام زعيم حزب العمل، عمرام متسناع، حتى كتابة هذه السطور تعهده في 14 كانون الثاني/يناير أمام الناخبين الإسرائيليين بعدم الانضمام إلى ائتلاف مع الليكود، ورفض كل عروض شارون المغرية، وقاوم الضغوط الهائلة التي مارسها عليه زملاؤه في كتلة حزب العمل في الكنيست. لكن إمكان ثباته على ذلك أمر عرضة للتساؤل. وينبغي لمتسناع توقع أن تدفع الحرب على العراق إلى هجوم جديد يشنه شارون وزمرة بن - إيعيزر لحمله على الانضمام إلى الحكومة "في هذه اللحظة العصبية التي تمر بها الأمة"، أو أي خطاب مماثل.

ومع أن إسرائيل غير مرتبطة بهذه الحرب بصورة مباشرة، وأن أي تورط فيها سيكون بقرار ذاتي منها على وجه التحديد، فإن القيادة السياسية الإسرائيلية، وأيضاً الرأي العام، يريان أنها "حربهما"، وأنهما ضحيتان لها (حتى قبل شن أي هجوم عليه)، وأنهما شريكان فاعلان في الجهود الحربية الأميركية. بل إن إسرائيل واحدة من الدول القليلة في العالم أجمع التي تأخذ كل مقولات إدارة بوش وأكاذيبها واختلاقاتها وتحرشاتها كما هي. فالقيادة السياسية والرأي العام العريض يساويان تماماً بين حملة بوش على الإرهاب في العالم وبين "حربهما على الإرهاب الفلسطيني"، وقليلة هي الأصوات التي ارتفعت ضد الخطط الإسرائيلية التي أشيع عنها لاستغلال وضع الحرب من أجل تصعيد عدوانها على الشعب الفلسطيني بدرجة كبيرة.

أمّا والحال هذه، فإن وجود حزب العمل في حكومة شارون يبدو شبه محتوم، عاجلاً أو آجلاً. ومرة أخرى، سيوفر حزب العمل الاحترام والشعور بـ "عدم وجود خيار آخر" تجاه أي خطط وأعمال إجرامية تدور في خلد حكومة يمينية عدوانية ومتوحشة. ومرة أخرى أيضاً، سيترك الجمهور الإسرائيلي من دون أي بديل يتحلى بالصدق من سياسة لا تسبب الخراب والمعاناة للشعب الفلسطيني فحسب، بل أيضاً تدفع في النهاية إسرائيل إلى حرب ضد العالم الإسلامي، وتزج بالوجود اليهودي كدولة ذات سيادة في الشرق الأوسط في مأزق دموي. ■

## المصادر

- (1) كاخ أحد أسماء رابطة الدفاع اليهودية في إسرائيل.
- (2) انظر: التجمع الوطني الديمقراطي، "قبل الغرق في الفصل العنصري"، آب/أغسطس 2002، نشر بالعبرية في "متساد شيني"، تشرين الأول/أكتوبر 2002.
- (3) انظر: Michel Warschawski and Michele Sibony, *A contre chœur* (Paris: Textuel, 2002), pp. 23-25.
- (4) بين سنة 1948 وسنة 1968، كان الحزب الديني القومي التابع الديني لمباي، كما كان يدعى حزب العمل في تلك السنين. وكان لديه برنامج ديني وسياسي معتدل، إلى يسار التيار الرئيسي لحزب العمل في الغالب. وبعد حرب 1967، خضع الحزب الديني القومي لعملية تحول راديكالي مزدوجة، فأصبح أكثر تديناً وأكثر قومية جداً. اليوم، يوجد الحزب الديني القومي إلى أقصى يمين الطيف السياسي الإسرائيلي، وهو الحزب الرئيسي للمستوطنين الذي يعارض أي انسحاب من الأراضي المحتلة مهما يكن.
- (5) الاتحاد القومي - إسرائيل بيتنا هو إعادة تجميع للأحزاب اليمينية المتطرفة، بما في ذلك حزب موليدت (الترانسفير) الذي كان يقوده وزير السياحة السابق، رجبام زئيفي (اغتاله مقاتلون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سنة 2001). ويدعو الحزب الموحد إلى اتخاذ تدابير متطرفة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك التطهير العرقي الجماعي.
- (6) يسرائيل بعلياه هو الحزب الرئيسي للمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي السابق، وقد تبناوا بسرعة كل الخطاب اليميني والسياسة اليمينية في القضايا المحلية والخارجية على السواء، باستثناء البعد الديني (إذ إن الروس علمانيون جداً ومناهضون للدين).
- (7) انظر: Michel Warschawski, *Sur la frontier* (Paris: Stock, 2002), pp. 235-253. سوف تنشره *Monthly Review Press* قريباً بالإنكليزية.
- (8) يشير مصطلح "أشكنازي" إلى اليهود ذوي الأصول الأوروبية الغربية والأوروبية الشرقية، بينما يشير مصطلح "سفاردي" (أو "مزراحي") إلى اليهود من الدول العربية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، في حين يشير مصطلح "أورثوذكس" هنا إلى المتدينين جداً.
- (9) التشديد من عندنا. لا يوجد في العبرية كلمة تقابل كلمة "علماني" في المعنى السياسي التقليدي. أما كلمة "حلوني"، التي غالباً ما تترجم إلى علماني، فتعني في الواقع "غير متدين".
- (10) انظر: Michel Warschawski, "Reflections on the Recent Elections," *Journal of Palestine Studies*, vol. xxix, no. 1 (Autumn 1999), p. 60.
- (11) "هآرتس"، 2002/2/18.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>